



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

المعالجة المحاسبية للمعيار المحاسبي الدولي
رقم 17 عقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي
scf

تحت إشراف:

د. البشير زيبيدي

إعداد الطلبة:

محمد الناصر تجاني

عبد الرحمان كحلة

جلال بيات

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ مساعد - أ - بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

بويكر عباسي

مشرفا

أستاذ محاضر - أ - بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

البشير زيبيدي

مناقشا

أستاذ مساعد - أ - بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

فيصل سايفي

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

قال تعالى ﴿ نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم ﴾

صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى حبيبي وشقيقي ونور طريقي محمد صل الله عليه وسلم .

كما أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهم الرحمان :

﴿ وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾

صدق الله العظيم

إلى أمي الحبيبة وإلى الرجل العظيم الشريف أبي الحبيب رحمه الله وإلى كل الذين

حطموا لواء الجهاد بالعلم والقلم والفعل والعمل لتنمية كل المستويات إلى أهل العلم في مشارق

الأرض ومغارها وإلى أهلي دون استثناء أهدي لكم هذا الجهد المتواضع .

وإلى كل طلبة الاقتصاد وخص بالذكر ماستر محاسبة دفعة 2018

إلى كل الأصدقاء كل باسمه , رفقاء الطفولة , رفقاء الدرب , زملاء الدراسة وكل من

جمعتني به محبة الله

وإلى كل من علمني حرف , معلمي وأساتذتي الكرام

تجاني محمد الناصر .

إهداء

إلى من قال فيهما الحق "وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما

رباني صغيرا "

صدق الله العظيم

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها , صاحبة القلب الكبير , تحمل في ثنايا نفسها

الطيبة الحب والطهر والحنان والعطاء وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت

- والدتي الغالية أطال الله في عمرها -

إلى قدوتي الدائمة في الحياة , إلى نبراس العطاء المبذول ومعلمي الاول

- والدي الفاضل أطال الله في عمره -

إلى كل شقيقتي وأشقائي كل واحد باسمه

إلى كل زملائي دفعة 2018 ماستر محاسبة

إلى كل باحث وطالب علم

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

أهدي ثمرة جهدي .

عبد الرحمان كحلہ

الإهداء

إلى من خلقه القرآن ، سيدي وقرّة عيني ، رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم

إلى اللذين أخذ بيدي ووفرا لي سبيل التعلم وكانا لي الوجه الطافح حبا وحنانا ، والدين

الكريمين

إلى من تتلمذت على أياديهم ، وإلى من امدوني بنصائحهم وتوجهاتهم ،

اساتذتي

إلى من كانوا حشدا لهمتي كلما رأوا ضجرا أو توان مني في مجشي ،

اخواني

إلى كل افراد دفعتي دون استثناء ،

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

جلال بيات

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى ونشكره على ما أعطاه لنا من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل والذي

من خلاله نترجم معاني الاحترام والتقدير لكل من ساهم ولو بكلمة صغيرة في إنجاز هذه

المذكرة وبكل معاني الاخلاص يشرفنا أن أهدي هذا العمل إلى الدكتور المشرف زيدي

البشير الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل بكل إخلاص

كما نتقدم بالشكر الخاص إلى الدكتور بن خليفة بلقاسم على كل جهوده والذي كان له

الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل

ولا يفوتنا أن نشكر عمال مكتبة الجامعة على مساعدتهم للطلبة .

كما نتقدم بشكرنا الجزيل والكبير إلى لجنة التقييم .

الملخص

تعتبر عقود الايجار التمويلية في الآونة الأخيرة من أهم مصادر التمويل والأكثر ممارسة من طرف الكثير من المؤسسات, والتي تختلف عن مصادر التمويل التقليدية بمزايا عديدة تمكنها من لعب دور فعال في عملية الاستثمار. وتعتبر فعالة وناجحة بالنسبة للمؤجر أو المستأجر, بالنسبة للمؤجر تحقق له عائد مناسب من الاستثمار, كما تمكنه من استرداد أمواله في حالة عجز المستأجر عن الدفع. أما بالنسبة للمستأجر فتمكنه من حياة المعدات اللازمة لممارسة نشاطه دون الحاجة إلى تجميد جزء من أمواله مما يوفر له سيولة أكبر يستطيع أن يستثمرها في مجالات أخرى.

لقد أصبح النظام المحاسبي المالي ملزم التطبيق في المؤسسات الاقتصادية وذلك بموجب قانون 11/07 الصادر في 2007/11/25 المتضمن نظام المحاسبة المالية SCF ولأصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من 2010 كأساس لإعداد القوائم المالية, من أجل الخروج بصورة مقبولة على نطاق واسع عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائه, وهذا وفق مبادئ وأسس محاسبية مستمدة أساسا من المعايير المحاسبية .

لذلك سنحاول تسليط الضوء على كيفية المعالجة المحاسبية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عقود الايجار وفق النظام الكحاسبي المالي SCF.

الكلمات المفتاحية : ايجار التمويل - معيار المحاسبي الدولي رقم 17 - نظام المحاسبي المالي.

Summary

Financing leases have recently been one of the most important sources of financing and practiced by many institutions, which differ from traditional sources of finance with many advantages that enable them to play an active role in the investment process. It is effective and successful for the lessor or lessee, Of the investment, and enables him to recover his money if the tenant is unable to pay. The tenant is able to acquire the necessary equipment to operate without the need to freeze part of his money, thus providing him with greater liquidity that he can invest in other areas.

The financial accounting system has become binding on economic institutions under Law 07/11 issued on 25/11/2007, which includes the Financial Accounting System (SCF). This law became effective as of 2010 as the basis for preparing the financial statements in order to come out in a widely accepted manner The financial position and performance of the institution, in accordance with accounting principles and principles derived mainly from accounting standards. Therefore, we will try to highlight how the accounting treatment of IAS 17 Leases of Financial Accounting System (SCF).

Keywords: Leasing – IAS 17 – Financial Accounting System.

الفہرہ میں

الاهداء
شكر وتقدير
الملخص
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الاختصارات
المقدمة أ-ج
الفصل الأول: مدخل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عقود الايجار والنظام المحاسبي المالي
تمهيد: 5
المبحث الأول : الاطار النظري للمعيار رقم 17 عقود الايجار والنظام المحاسبي المالي scf 6
المطلب الأول : ماهية المعيار الدولي رقم 17 عقود الايجار 6
المطلب الثاني : ماهية النظام المحاسبي المالي scf 11
المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمعيار الدولي رقم 17 عقود الإيجار..... 13
المطلب الأول : المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التشغيلي 13
المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي 14
المبحث الثالث :الدراسات السابقة 18
المطلب الأول : الدراسات السابقة حول المعالجة المحاسبية لعقود الايجار وفق النظام المحاسبي 18
المطلب الثاني: دراسات سابقة حول اثر المعالجة المحاسبية لعقود الايجار على القوائم المالية 20
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة..... 21
خلاصة الفصل الاول: 22

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لشركة شيحاني للمقاوله

تمهيد : 24

المبحث الأول : تقديم شركة شيحاني 25

المطلب الأول : نشأة شركة شيحاني وأهم نشاطاتها..... 25

المطلب الثاني : الدور الاقتصادي للشركة 25

المطلب الثالث :الهيكـل التنظيمي للشركة 26

المبحث الثاني: دراسة ملف التمويل لعقد الايجار التمويلي..... 29

المطلب الأول : مسار ملف طلب التمويل لدى الشركة..... 29

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعقد الايجار التمويلي في القوائم المالية..... 30

خلاصة الفصل:..... 37

الخاتمة: 38

قائمة المراجع 41

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات
الاهداء
شكر وتقدير
الملخص
الخطة
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
قائمة الاختصارات
المقدمة..... أ-ج
الفصل الأول: مدخل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عقود الايجار والنظام المحاسبي المالي
تمهيد: 5
المبحث الأول : الاطار النظري للمعيار رقم 17 عقود الايجار والنظام المحاسبي المالي scf 6
المطلب الأول : ماهية المعيار الدولي رقم 17 عقود الايجار 6
الفرع الأول: معيار عقود الايجار(تعريف - الهدف - نطاق - مصطلحات خاصة بالمعيار)..... 6
الفرع الثاني: أنواع عقود الإيجار:..... 8
الفرع الثالث: التمييز بين العقد الإيجار التمويلي والتشغيلي : 8
المطلب الثاني : ماهية النظام المحاسبي المالي scf..... 11
الفرع الأول : تعريف النظام المحاسبي المالي وأسباب إعماده..... 11
الفرع الثاني: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي scf 12
المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمعيار الدولي رقم 17 عقود الإيجار..... 13
المطلب الأول : المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التشغيلي 13

13	الفرع الأول: عند المستأجر.....
13	الفرع الثاني: عند المؤجر:
14	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي
14	الفرع الأول: عند المستأجر:
16	الفرع الثاني: عند المؤجر
18	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
18	المطلب الأول: الدراسات السابقة حول المعالجة المحاسبية لعقود الايجار وفق النظام المحاسبي
18	الفرع الأول: جامعة البليدة 2 مذكرة بعنوان محاسبة عقود الايجار التمويلي ودوره في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سنة 2014.....
18	(دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة)
18	الفرع الثاني: جامعة محمد خيضر بسكرة مذكرة بعنوان: المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي.....
19	(دراسة حالة الشركة المالية للاستثمار SOFINANCE الجزائر العاصمة) سنة 2014
19	الفرع الثالث: جامعة الوادي مذكرة بعنوان المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار وفق النظام المالي (دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالوادي) سنة 2015
20	المطلب الثاني: دراسات سابقة حول اثر المعالجة المحاسبية لعقود الايجار على القوائم المالية
20	الفرع الأول: جامعة ورقلة مذكرة بعنوان أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة تطبيقية لأحد عملاء المؤسسة العربية المصرفية ABC- الجزائر وكالة حاسي مسعود الفترة الممتدة من أفريل إلى ماي 2015.....
20	الفرع الثاني: جامعة ورقلة مذكرة بعنوان أثر محاسبة عقود الايجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية 2014/2013
21	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....
21	الفرع الأول: أوجه التشابه
21	الفرع الثاني: أوجه الاختلاف.....

22 خلاصة الفصل الاول:
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لشركة شيحاني للمقاوله
24 تمهيد :
25 المبحث الأول : تقديم شركة شيحاني
25 المطلب الأول : نشأة شركة شيحاني وأهم نشاطاتها.
25 المطلب الثاني : الدور الاقتصادي للشركة
26 المطلب الثالث :الهيكـل التنظيمي للشركة
29 المبحث الثاني: دراسة ملف التمويل لعقد الايجار التمويلي
29 المطلب الأول : مسار ملف طلب التمويل لدى الشركة
30 المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعقد الايجار التمويلي في القوائم المالية
30 الفرع الأول : التسجيل المحاسبي عند المستأجر:
35 الفرع الثاني : التسجيل المحاسبي عند المؤجر:
37 خلاصة الفصل:
38 الخاتمة:
41 قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
9	جدول مقارنة بين عقد الايجار التمويلي وعقد الايجار التشغيلي	01
30	جدول تدفقات الخزينة	02
31	جدول إهلاك القرض	03
33	جدول إهلاك الخاص بالأصل المستأجر	04

قائمة الاختصارات

الدلالة بالعربية	الدلالة باللغة الاجنبية	الرمز
المخطط الوطني المحاسبي	Plan comptable national	PCN
النظام المحاسبي المالي	Système de comptabilité financière	SCF
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IAS
بنك المؤسسة العربية المصرفية	Arab Banking Corporation	ABC

المقدمة

مقدمة :

يعتبر البحث عن مصادر التمويل من بين الأهداف الأساسية للمؤسسة, فكلما تعددت مصادر التمويل تعددت بذلك فرص الاستثمار, الشيء الذي يمكن من تحقيق استراتيجياتها, ولقد كانت مصادر التمويل منحصرة في التمويل بواسطة القروض والذي عادتا ما تلجأ فيه المؤسسات المقترضة إلى المؤسسات المالية كالبنوك مثلا, والتمويل عن طريق المساهمات من خلال الاسهم والسندات أو اللجوء إلى الاحتياطات إلى أن ظهرت أشكال حديثة للتمويل تستجيب لتطلعات المؤسسات, ومن بين هذه الأشكال نجد عقود الايجار (الايجار التمويلي والتشغيلي) والذي يعتبر وسيلة حديثة نسبيا لتمويل الاستثمارات التي أصبحت الطرق التمويل التقليدية مكلفة جدا, حيث تقوم المؤسسة بتجميد جزء من رأس مالها أو تقديم ضمانات كبيرة من شأنها أن تعيق عمل المؤسسة أو تعريضها لمخاطر السداد أو الإفلاس.

لقد تبنت الجزائر عقد الايجار التمويلي سنة 1996 من خلال قانون 09/96 بتاريخ 10 جانفي 1996 تماشيا مع متطلبات العولمة والمرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر, هذا من الناحية القانونية, أما من الناحية المحاسبية فلم يتطرق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) بشكل دقيق على عقد الايجار التمويلي وكيفية معالجتها محاسبيا, حيث وجدت المؤسسات صعوبات في ذلك وكانت لا تميز بين عقود الايجار التمويلية والتشغيلية لعدم وجود مرجعية محاسبية لذلك وكان هذا من بين الاسباب التي جعلت الجزائر تتخلى عن النظام المحاسبي القديم وتبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية IFRS /IAS حيث تناولت هذه الاخيرة موضوع عقود الايجار التمويلي والتشغيلي في المعيار الدولي للمحاسبة رقم 17, والذي عرف تعديلات سنة 1997 وكان آخرها 2003 قابل للتطبيق ابتداء من أول جانفي 2005 حيث يهدف إلى تبيين المؤجرين والمستأجرين السياسات والإفصاحات المحاسبية المناسبة لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الايجار التمويلي والتشغيلي .

لقد أصدرت الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF بتاريخ 2007/11/25 قانون 11/07, والذي بدأ العمل به ابتداء من 2010/01/01 حيث أجريت الدولة الجزائرية جميع المؤسسات بكل أشكالها بإتباع النظام المحاسبي المالي SCF بهذا التاريخ, وعززته قبل ذلك بمرسوم تنفيذي رقم 156/08 مؤرخ في ماي 2008 يتضمن أحكام تطبيق قانون 11/07 وكذلك قرار 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008 يحدد محتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر بتاريخ 2009/03/25 في الجريدة الرسمية العدد 19, ويعتبر هذا القرار الركيزة الاساسية للنظام المحاسبي المالي, حيث يتناول المعالجة المحاسبية لعقود الايجار.

أولاً - طرح الإشكالية:

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يتم التسجيل المحاسبي لعقود الايجار وفق النظام المحاسبي المالي SCF ؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

- هل يوجد فرق بين عقد الإيجار التمويلي و التشغيلي؟
- ما هي أهم المزايا التي يستفيد منها أطراف عقد الايجار؟
- هل يشترط النظام المحاسبي المالي SCF ان تتم المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي عند المؤجر و المستأجر؟

ثانياً- الفرضيات :

من خلال التساؤلات نطرح الفرضيات التالية :

- يختلف عقد الايجار التمويلي عن التشغيلي وهذا ما أشار إليه المعيار الدولي رقم 17.
- يستفيد أطراف عقد الايجار من عدة مزايا من أهمها أن تحقق عائد بالنسبة للمؤجر وتمكين المستأجر من حيازة معدات .
- حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي SCF أن التسجيل المحاسبي عند المؤجر يختلف عن التسجيل عند المستأجر .

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع في:

- الاهتمام الشخصي بالدراسة لارتباطها بالتحخصص.
- التعرف على أنواع عقود الايجار وكيفية معالجتها محاسبيا SCF.

أهداف وأهمية البحث :

تكمن أهداف البحث في :

- إبراز الجوانب الايجابية لتطبيق عقود الايجار ودورها في توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية
- التعرف على المعالجة المحاسبية الخاصة بعقود الايجار من الناحية النظرية والعلمية

تكمن أهمية البحث:

في تزامنه مع التغيرات الحاصلة في الانظمة الاقتصادية بسبب تدهور الاقتصاد وهذا ما دفع الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في تدعيم الانتاج المحلي وذلك من خلال توفير طرق وأساليب تمويل تساعد في نجاح المؤسسات الاقتصادية ومواكبة التطور التكنولوجي.

الاطار الزمني والمكاني :

- الحدود الزمنية: يتحدد الاطار الزمني المخصص لدراسة الموضوع الخاص للموسم الجامعي 2018/2017.
- الحدود المكانية: تمت الدراسة في شركة شيحاني للمقاوله بالوادي .

منهج البحث :

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري من أجل عرض مفاهيم حول عقود الايجار وكيفية معالجتها محاسبيا حسب النظام المحاسبي المالي SCF, أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي لارتباطه بالإطار النظري والواقع التطبيقي له.

صعوبات البحث:

وتكمن صعوبات البحث في :

- رفض بعض المؤسسات طلب إجراء التريص.
- البطء في الحصول على الوثائق المطلوبة.

الفصل الأول

مدخل للمعيار المحاسبي الدولي

رقم 17 عقود الايجار والنظام

المحاسبي المالي

تمهيد:

لقد انتشرت عقود التأجير بشكل كبير في معظم دول العالم وذلك نظرا لمزايا عديدة التي توفرها للمستأجر مقارنة مع تملك الأصل, ويعتبر من مصادر التمويل سهلة الحصول عليها.

ووفقا لذلك سيتم في هذا الفصل تناول الاطار التعريفي للمعيار رقم 17 (IAS) وتوضيح أوجه الاختلاف بين عقود الايجار (عقود الايجار التمويلي والتشغيلي) وكذلك الاطار التعريفي للنظام المحاسبي المالي وتوضيح مختلف الواجه النظرية لتطبيقه.

المبحث الأول : الاطار النظري للمعيار رقم 17 عقود الايجار والنظام المحاسبي المالي scf

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على المعيار الدولي 17 عقود الايجار وأنواعه وكذلك النظام المحاسبي المالي و أسباب اعتماده.

المطلب الأول : ماهية المعيار الدولي رقم 17 عقود الايجار

الفرع الأول: معيار عقود الايجار (تعريف - الهدف - نطاق - مصطلحات خاصة بالمعيار)

1- تعريف عقود الايجار:

عرفت المادة 153- 01 من النظام المحاسبي المالي أن عقود الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر (المالك القانوني للأصل المؤجر) للمستأجر لمدة محددة, عن حق استعمال أصل مقابل دفعة (نقدية) واحدة أو عدة دفعات¹.

كما عرفته المعايير المحاسبية الدولية بأنه اتفاق ينتقل بموجبه المؤجر حق استخدام الأصل, مقابل دفعة أو سلسلة دفعات تستحق على المستأجر ويشترط المعيار المحاسبي الدولي وجوبا أن يكون عقد الإيجار مبنيا على مدى تحمل المؤجر أو المستأجر المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المؤجر.²

2- هدف المعيار:

إن الهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم 17 هو تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح الملائم لعقود التأجير التشغيلية والتمويلية لدى كل من المستأجر والمؤجر.

3- نطاق المعيار:

يغطي المعيار جميع عقود التأجير باستثناء اتفاقيات التأجير المتعلقة بالمصادر الطبيعية والبتروك والمناجم, كما لا يغطي المعيار العقود المتعلقة بترخيص استعمال الأفلام وأشرطة الفيديو والمخطوطات وبراءة الاختراع وحقوق التأليف وما شابه ذلك³.

¹ عبد الرحمان عطية , المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي , الطبعة الثانية , الجزائر , 2014 , ص 174.

² ميمون إيمان, بشوندة رفيق, أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي, مجلة دفاتر بواد كوس, العدد رقم 07 مارس 2017, ص 160.

³ وليد عبد القادر , حسام الدين خدش , المعايير المحاسبية الدولية , الطبعة الأولى , القاهرة , الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات , 2013 , ص 216.

4- مصطلحات خاصة بمعيار عقود الإيجار:

بدء عقد الإيجار : هو تاريخ اتفاقية عقد الإيجار او التزام المؤجر و المستأجر بالإحكام الرئيسية للعقد, وفي هذا التاريخ يتم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي أو تشغيلي, وتحدد قيمة الاصول المستأجرة بموجب عقد الإيجار التمويلي.

عقد الإيجار غير قابل للإلغاء :

هو العقد الذي يمكن إلغائه فقط في الحالات التالية :

1- عند حدوث حدث عارض غير محتمل .

2- بموافقة المؤجر.

3- إذا أبرم المستأجر عقد إيجار جديد لنفس الأصل أو أصل مكافئ له مع نفس المؤجر .

مدة عقد الإيجار : هي فترة غير قابلة للنقض التي تم الاتفاق عليها بين المستأجر والمؤجر لاستئجار الاصل بالإضافة إلى أي فترات إضافية يكون للمستأجر فيها حق اختيار استمرارية الإستئجار مقابل دفعات إضافية أو بدونها, مع وجود تأكيدات موثوقة عند بدأ العقد أن المستأجر سوف يمارس حقه وفق ذلك الخيار.

سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار: هو سعر الفائدة المستخدم في عملية خصم التدفقات النقدية عند بدأ عقد الإيجار والذي يجعل القيمة الاجمالية (للحد الأدنى للدفعات والقيمة المتبقية غير المضمونة) مساوية للقيمة العادلة للأصل المؤجر وأية تكاليف أولية مباشرة للمؤجر.

الحد الأدنى للدفعات عقد الإيجار : هي دفعات الإيجار التي يجب أن يدفعها المستأجر خلال مدة العقد بإستثناء مبلغ الإيجار المحتمل وتكاليف خدمات الصيانة وغيرها والضرائب التي سيدفعها المؤجر ثم يقوم باستردادها, وبالنسبة للمستأجر يشمل أيضا أية مبالغ للقيمة المتبقية المضمونة التي يضمنها المستأجر للمؤجر عند نهاية العقد سواء كانت القيمة المضمونة من قبل نفس المستأجر أو من قبل طرف مرتبط به.

العمر الاقتصادي : هو إما :

- الفترة التي يتوقع خلالها أن يكون الاصل جاهز للاستعمال اقتصاديا من قبل طرف واحد

- عدد وحدات الانتاج التي يتوقع أن ينتجها الاصل من قبل طرف واحد أو أكثر

القيمة المتبقية المضمونة :

(وهي ميزة للمؤجر) , ففي حالة اشمال العقد على قيمة متبقية مضمونة للأصل المؤجر , يتعهد المستأجر للمؤجر بضمان هذه القيمة في نهاية مدة العقد

القيمة المتبقية غير المضمونة :

هو جزء من القيمة المتبقية من الاصل المؤجر (يتم تقديره عند بدأ الإيجار والذي يكون تحقيقه بالنسبة للمؤجر غير مؤكد.

خيار الشراء التحفيزي : (ويعتبر ميزة للمستأجر) ففي حالة اشتغال حالة عقد التأجير على هذا البند يكون المستأجر الحق في شراء الاصل في نهاية مدة العقد بسعر محدد لذلك في العقد. وخيار الشراء التحفيزي هو اختياري للمستأجر وإلزامي للمؤجر.¹

الفرع الثاني : أنواع عقود الإيجار:

أنواع عقد الإيجار : تنقسم عقود الإيجار حسب المعيار إلى نوعين:

1- الإيجار التمويلي: هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع المتصلة بملكية الاصول بصفة شبه كلية إلى المستأجر, ويمكن أن يتم تحويل الملكية (للأصل محل عقد إيجار التمويل) عند نهاية العقد أو لا يتم (الى المستأجر)ومن المخاطر التي ستحول من المؤجر الى المستأجر بموجب عقد الإيجار التمويلي.² هي عقود التي تؤدي إلى تحويل جوهري للمنافع و المخاطر المترتبة على ملكية الأصل، وتتطلب رسمة دفعات الإيجار, لذا تسمى أحيانا بالعقد الرأسمالي أو المرسل³

2- الإيجار التشغيلي : هو عبارة عن العقد الذي لا تنطبق بشأنه شروط عقد الإيجار التمويلي, بمعنى أن المخاطر والمنافع المتصلة بملكية الاصل تبقى بشكل جوهري مع المؤجر, وهو المالك القانوني للأصل.

الفرع الثالث : التمييز بين العقد الإيجار التمويلي والتشغيلي :

إن أوجه الاختلاف بين العقدين هو كون عقد الإيجار التمويلي ذو طابع تمويلي ترغب من خلاله المؤسسة المستأجرة التمويل بغرض زيادة التثبيتات, وعقد الإيجار التشغيلي ذو طابع خدمي ترغب المؤسسة المستأجرة من خلاله الاستفادة من خدمة الأصول في دورة الاستغلال, وعادتا ما تكون مدة عقد الإيجار التمويلي طويلة مقارنة بمدة عقد الإيجار التشغيلي التي تكون قصيرة تتراوح من سنة إلى ثلاث (3) سنوات, وهذا لا يمنع من أن هناك نقاط تشابه بين العقدين تتمثل في :

¹ محمد أبو نزار, جمعة حميدات, معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية, الطبعة الثانية, عمان, دار واثل للنشر, 2009, ص, 285.

² عبد الرحمان عطية , مرجع سبق ذكره ص 174.

³ وليد عبد القادر , حسام الدين خداهش , مرجع سبق ذكره, ص216.

- المستأجر في كل منهما يحتاج إلى منقولات معينة تتفق مع طبيعة نشاطه ولا يملك القدرة المالية لشراء تلك المعدات لذا يلجأ إلى إحدى الشركات المتخصصة في إيجار تلك المنقولات ليحصل عليها بطريقة الإيجار بدلا الشراء.

- المؤجر في كلا العقدين يضل محتفظا بملكية الاصل المؤجر طوال مدة العقد في حين أن المستأجر يتمتع فقط بحق الانتفاع, ومفاد ذلك أن كلا العقدين يقومان على الفصل بين المنفعة والملكية, فتكون الشركة المتخصصة في التأجير هي المالك والمؤسسة المستأجرة حائزا أو منتفعا.¹

¹ حميدي أحمد السعيد, مذكرة ماجستير بعنوان محاسبة عقود الاجار التمويلي ودوره في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية, جامعة البليدة 2, سنة 2014, ص 19

الجدول رقم (01) مقارنة بين عقد الإيجار التمويلي وعقد الإيجار التشغيلي

عناصر المقارنة	الإيجار التمويلي	الإيجار التشغيلي
مدة العقد	مدة العقد طويلة تصل إلى ما يقرب من العمر الاقتصادي للأصل .	مدة العقد قصيرة , لا تتجاوز الفترة التي يحتاج فيها المستأجر للأصل لأداء عمل معين وعادتا ما تجدد سنويا.
مسؤولية تقادم الأصل	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالهلاك أو التقادم .	يتحمل المؤجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالهلاك أو التقادم .
الصيانة والتأمين	المستأجر يتحمل كافة تكاليف صيانة الأصل وإصلاحه وكذا تكلفة التأمين عليه خلال فترة العقد .	المؤجر يتحمل تكاليف الصيانة وإصلاح الأصل وتكاليف التأمين عليه خلال فترة التعاقد ما لم ينص عليه عقد الاتفاق على غير ذلك .
العلاقة بين المؤجر والمستأجر	تكون العلاقة بينهما متشابكة ومعقدة لذلك تحتاج لقانون ينظم هذه العلاقة ويحافظ على حقوق كل طرف فيها وذلك بسبب طول فترة التعاقد والأهمية النسبية لقيمة العقد .	العلاقة بينهما بسيطة تتسم بالسهولة ولا تثير أي مشاكل قانونية وذلك لقصر فترة الإيجار .
الملكية	يكون للمستأجر حرية الاختيار بين ثلاث بدائل في نهاية مدة العقد : - أن يعيد الأصل إلى المؤجر - أن يعيد التأجير الأصل لمدة أخرى بشروط أخرى - شراء الأصل من المؤجر .	لا يمكن للمستأجر من تملك الأصل المستأجر في نهاية العقد بل يرد الأصل محل التأجير إلى المؤجر مرة أخرى .
نظام إلغاء العقد	لا يجوز إلغاء العقد خلا مدة العقد المتفق عليها من قبل أحد طرفي العقد ولكن لا بد من اتفاق .	يجوز إلغاء عقد الإيجار من قبل المستأجر خلال مدة الاتفاق وفي هذه الحالة يلتزم المستأجر بسداد الإيجار عن فترة استغلال الأصل مع تطبيق ما قد يكون متفق عليه في مثل هذه الحالات .

المصدر: جامعة البليدة 2 مذكرة بعنوان محاسبة عقود الإيجار التمويلي ودوره في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سنة 2014, ص20.

المطلب الثاني : ماهية النظام المحاسبي المالي scf

الفرع الأول : تعريف النظام المحاسبي المالي وأسباب إعماله

1- تعريف النظام المحاسبي المالي scf:

لقد عرفت المادة الثالثة من القانون رقم 11-07 الصادر بتاريخ 25 - 11-2007 : المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومات المالية تسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقديمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة, ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية¹ يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها, يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي :²

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .
- التعاونيات .
- الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين أو المنتجون للسلعة أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي .
- أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين عليها وأن تمسك المحاسبة المالية المبسط .

2- أسباب اعتماده :

من أهم الاسباب والدافع التي دفعت الجزائر انتهاج معايير المحاسبة الدولي ما يلي :

• الأسباب الخارجية :

- في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, تظهر ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية, بهدف خلق الانسجام في الأنظمة المحاسبية, وتمكين الجزائر من الاندماج في الاقتصاد العالمي بأكثر فعالية.

¹ القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي, المؤرخ في 25 نوفمبر 2007, الصادر بالجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية, العدد 2007/74 المادة 03.

² القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي, المرجع السابق .

- تطور الأسواق المالية وتزايد احتياجات المؤسسات للتمويل, مما يفرض على المؤسسات الجزائرية ضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية حتى تتمكن المؤسسات من اللجوء إلى الاسواق المالية الدولية .
 - الإفتتاح الاقتصادي على العالم الخارجي, يستوجب استعمال معلومات تتمتع بالشفافية والموثوقية وموحدة ومعدة وفق لمعايير المحاسبية, قصد تسهيل نقل المعلومات الاقتصادية, وجذب الشركات المتعددة الجنسيات.
- الأسباب الداخلية:

- المخطط المحاسبي الوطني PCN يستجيب من الدرجة الاولى الى المستلزمات الجبائية, ولا يتوافق مع حاجات المؤسسة الاقتصادية في امكانية الحصول على تحليل لوضعيتها المالية.
- لقد طغت النظرية القانونية على المخطط المحاسبي القديم بشكل كبير, رغم أنه وضع لتسيير وإحكام الرقابة على الحياة الاقتصادية للمؤسسة, وبالتالي أصبح لا يخدمها بل يخدم مصالح الدولة.
- المخطط المحاسبي لا يلبي احتياجات التسيير وعمليات اتخاذ القرار, حيث نجد اعتماده على التكلفة التاريخية مما شكل عدم قدرة البيانات المحاسبية على ترجمة الواقع الاقتصادي في ظل ظروف التضخم .
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الحصول على معلومات صادقة وشفافة تعكس الوضعية المالية الحقيقية.¹

الفرع الثاني: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي scf

من أهداف النظام المحاسبي المالي تحقيق ما يلي²:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية
- تعظيم الاستفادة من مزايا النظام المحاسبي المالي خصوصا في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة
- جذب المستثمر الأجنبي للجزائر من خلال تجنبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد .
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية باعتبار أن

النظام المحاسبي المالي متطابق مع معايير المحاسبة الدولية IAS –IFRS

¹ أحمد طرطار, عبد العالي منصر, تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي, الطبعة الأولى المحمدية الجزائر, 2015, ص98.99.100.

² أحمد طرطار, عبد العالي منصر, المرجع السابق, ص 118.

- تسهيل الاندماج الجزائري في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمعيار الدولي رقم 17 عقود الإيجار

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي والتشغيلي

المطلب الأول : المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التشغيلي

الفرع الأول: عند المستأجر

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار بموجب عقد الإيجار كمصروف على أساس قسط ثابت على مدى مدة الإيجار

ونسجل القيد كالتالي :¹

xxxx	ح/ إيجارات	613
xxxx	ح/ TVA مسترجعة	4456
xxxx	ح/ البنك	512
xxxx	موردو السلع والخدمات قيد سداد دفعة الإيجار	أو 401

الفرع الثاني: عند المؤجر:

- يتم استهلاك الموجودات المؤجرة على أساس يتفق مع سياسة المؤجر العادية الخاصة باستهلاك الموجودات

المماثلة

xxx	من ح/ البنك	512
xxx	الزبائن	أو 411
xxx	إلى ح/ تقديم خدمات	700
xxx	ح/ مبيعات إنتاج	أو 701
xxx	ح/ TVA محصلة	4457
	قيد الالتزام بالخدمة	

¹ عبد الرحمان عطية , مرجع سبق ذكره ص,176.

xxx	xxx	ح/ مخصصات الاهتلاك	681
xxx		إلى ح/ اهتلاك تثبيات قيد تسوية الإهلاك	28xx

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي

الفرع الأول : عند المستأجر :

يدرج المالك المؤجر الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية (العادلة) أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنية ومقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنًا .

دخول المالك تحت مراقبة المستأجر : ونسجل القيد كالتالي:¹

xxx	xxx	من ح/ التثبيات	2
xxx		إلى ح/ الديون المترتبة على عقد الإيجار - تمويل دخول المالك تحت مراقبة المستأجر	167

- دفعات تسديد إيجار التمويل : إن كل دفعة تسديد تجزأ إلى جزأين:

• جزء يمثل دفعة تسديد الدين (القرض) الخاص بإيجار التمويل, حيث نجعل ح/167 مدينا وح/الخزينة دائنا.

• الجزء الثاني يمثل فوائد الدين الخاصة بإيجار التمويل, حيث نجعل ح/661 أعباء الفوائد مدينا وح/ الخزينة دائنا وعليه تسجل دفعة التسديد كالتالي:²

xxx	xxx	ح/ديون على عقود الايجار التمويل	167
xxx	xxx	ح/ أعباء الفوائد	661
xxx		ح/ البنك تسديد دفعة الايجار التمويل	512

¹ عبد الرحمان عطية , مرجع سبق ذكره ص,177.

² عبد الرحمان عطية , مرجع سبق ذكره ص,177.

- إثبات قسط الاهتلاك للأصل المستأجر عند نهاية كل دورة :

xxx	xxx	ح/ مخصصات الاهتلاك	681
xxx		ح/ إهلاك التثبيتات العينية (تسجيل قسط الاهتلاك)	281

رفع أو عدم رفع خيار الشراء عند انقضاء مدة العقد :¹

إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالملك : كان عليه أن يدفع لذلك استحقاقا أخيرا يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء فإن مبلغ هذا الاستحقاق الاخير يجب أن يوافق رصيد حساب الديون عن عقد الايجار ويأتي تسديد هذا الاستحقاق لتصفية هذا الحساب الخاص بالديون.

التسجيل في اليومية يكون كما يلي :

	xxx	ح/ ديون على عقود الايجار التمويل	167
	xxx	ح/ أعباء الفوائد	661
xxx		ح/ البنك إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالملك	512

إذا لم يرفع المستأجر خيار الشراء : فإن الملك يعود إلى المؤجر ويتم إخراجه من أصول المستأجر حيث إن هذا الخروج عديم القيمة ينبغي أن لا ينجز عنه فائض قيمة أو ناقص قيمة في الحسابات المستأجر لأن مدة اهتلاك الملك تكون هي نفسها مدة الايجار وفي الحالة تتم التصفية الحساب الديون ح/ 167 المطابقة باعتماد الجانب الدائن للحساب الاسترجاعات عن الخسائر القيمة والتموينات ح/ 78²

xxx	xxx	من ح/ الديون المترتبة على عقد الايجار - تمويل	167
xxx		إلى ح/ الاسترجاعات عن الخسائر القيم والتموينات يرفع المستأجر خيار الشراء	78

¹ لخضر علاوة، معايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات محلولة، دار النشر الاوراق الزرقاء العالمية، الجزائر و، 2012، ص134.

² لخضر علاوة، مرجع سبق ذكره، ص134.

الفرع الثاني: عند المؤجر

✓ إذا كان المؤجر مؤسسة خاصة بتأجير المعدات تسجل محاسبيا كما يلي :

الحالة الاولى: المؤجر غير الصانع للأصل المؤجر :¹

تسجل القيمة الحقيقية للمعدات المؤجرة كدين وضمن التثبيات المالية بالحساب 274 ح / ديون على عقود إيجار التمويل فنجعله مدينا , وهذا يجعل حساب موردو التثبيات أو الحسابات الخزينة دائنا .
أما دفعة تحصيل الدين إلى جزأين :

- جزء يمثل تحصيل الدين ومرتبة عن تأجير المعدات , حيث نجعل ح 512 مدينا مثلا , و ح/ 274 دائنا

- أما الجزء الثاني الفوائد المالية المحصلة والمرتبة عن الدين , حيث نجد ح/ 512 مدينا مثلا و ح/ 763 عائدات الديون والحسابات الدائنة , دائنا

التسجيل المحاسبي في بداية العقد يكون كما يلي :

274	من ح/ ديون على عقود الايجار التمويل	xxx	xxx
512	إلى ح/ البنك شراء معدات وتأجيرها للمؤسسة		xxx

التسجيل المحاسبي في نهاية كل دورة تسجل كما يلي :

512	من ح/ البنك	xxx	
274	إلى ح/ ديون على عقود الايجار التمويل	xxx	xxx
763	ح/ عائدات الديون وحسابات دائنة تحصيل الدفعة الأولى للإيجار التمويل	xxx	xxx

الحالة الثانية: المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر :²

تسجل العملية مثل أي عملية بيع للمنتجات فنجعل ح/ 274 ديون على عقود الايجار التمويل مدينة, و ح/ 70 أو 701 دائنا بسعر البيع العادي لمعدات المؤجر, وهكذا فإن الربح أو الخسارة الناتجة عن عملية البيع ستظهر في حساب النتيجة للدورة الحالية .

ويتم التسجيل المحاسبي في بداية العقد يكون كما يلي :

¹ عبد الرحمان عطية , مرجع سبق ذكره ص, 181.

² عبد الرحمان عطية , مرجع سبق ذكره ص, 182.

xxx	xxx	من < /> ديون على عقود الايجار التمويل إلى < /> مبيعات ومنتجات مصنعة تأجير معدات	701	274
-----	-----	---	-----	-----

xxx	xxx	من < /> نغير المخزون إلى < /> منتجات مصنعة تسليم المعدات	355	724
-----	-----	--	-----	-----

والتسجيل المحاسبي في نهاية كل دورة تسجل كالتالي :

xxx	xxx	من < /> البنك إلى < /> ديون على عقود الايجار التمويل	274	512
xxx		عائدات الديون وحسابات دائنة تحصيل الدفعة الاولى	763	

✓ إذا كان المؤجر سلطة مالية يكون التسجيل المحاسبي كما يلي :¹

عند إبرام العقد :

xxx	xxx	من < /> قروض للزبائن - عقد الايجار التمويلي إلى < /> الخزينة العمومية / الحساب الجاري البريدي قيد إبرام العقد	11X	20X
-----	-----	---	-----	-----

عند تحصيل الدفعة :

xxx	xxx	من < /> الخزينة العمومية / الحساب الجاري البريدي إلى < /> قروض للزبائن - عقد الايجار التمويلي	20X	11X
xxx		< /> نواتج الاستغلال البنكي - الفوائد الدائنة	70X	
xxx		< /> الرسم على القيمة المضافة - النواتج تحصيل الدفعة الأولى	32X	

¹ من إعداد الطلبة بناء على المخطط المحاسبي البنكي الموافق 29 ديسمبر 2009.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تناولنا في هذا المبحث العديد من الدراسات السابقة التي قام بها الباحثون في ميدان المحاسبة, حيث قامت بمعالجة اشكاليات مختلفة في مواضيع الإيجار التمويلي .

المطلب الأول : الدراسات السابقة حول المعالجة المحاسبية لعقود الايجار وفق النظام المحاسبي الفرع الأول : حميدي أحمد السعيد, تخصص, محاسبة وتدقيق, مذكرة ماجستير جامعة البليدة 2 مذكرة بعنوان محاسبة عقود الايجار التمويلي ودوره في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سنة 2014 (دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة).

أهمية البحث:

عقود الإيجار وسيلة للتمويل في الجزائر تتميز بمزايا عديدة من شأنها أن تنمي الاستثمارات التي يمكن أن تدفع بالاقتصاد الوطني إلى النمو

الهدف من البحث :

- التعريف بعقود الايجار التمويلي كأحد وسائل التمويل في الجزائر
- التعرف على المعالجات المحاسبية الخاصة بعقد الايجار التمويلي من الناحية النظرية والعملية في الجزائر
- بيان مدى اهمية عقود الايجار التمويلي في تمويل المؤسسة

النتائج المتوصل إليها :

صحيح أن عقود الايجار التمويلي تختلف وتتميز عن الوسائل التقليدية الاخرى بمزايا عديدة تمكنها من لعب دور فعال في عملية الاستثمار وتعتبر فعالة وناجعة سواء بالنسبة للمؤجر أو المستأجر , فالنسبة للمؤجر تحقق له عدة مزايا وتمكنه من تحقيق عائد مناسب من الاستثمار , كما تمكنه من الاحتفاظ بملكية الاصل المؤجر حتى تسديد أقساط الايجار وبذلك يضمن المؤجر استرداد أمواله في حالة عجز المستأجر عن الدفع , أما بالنسبة للمستأجر وهو المهم في البحث فتمكنه من حيازة المعدات اللازمة لممارسة نشاطه دون الحاجة إلى تجميد جزء من أمواله فيها لو قام بشراء هذه المعدات مما يوفر له سيولة أكبر يستطيع أن يستثمرها في مجالات أخرى , كما يضمن له تمويل كامل لاستثماره دون أن يتحمل نفقات سابقة على حيازة الاصول المؤجرة.

يعتبر عقد الايجار التمويلي أفضل اختيار للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر بمقارنة مع طرق التمويل التقليدية المتميزة بالتعقيد والبطء حيث مكنها من توسيع نشاطاتها واستثماراتها ومواكبة التقدم التكنولوجي من خلال السهولة والسرعة التي يتميز بها الايجار التمويلي في الاجراءات , وخاصة لما أولت له الدولة أهمية بالغة ومنحت

للمؤسسات من خلاله عدة إمتيازات ضريبية وجمركية بغية الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية حيث يساهم الايجار التمويلي في النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: مكي نبيل, تخصص, فحص محاسبي, ماستر, جامعة بسكرة, مذكرة بعنوان: المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة الشركة المالية للاستثمار SOFINANCE الجزائر العاصمة) سنة 2014

الاهمية:

يعتبر الايجار التمويلي آلية من آليات التمويل المستحدث والتي دخلت السوق المالية والمصرفية الجزائرية في السنوات الاخيرة, وأصبح هذا النشاط يستقطب أعداد متزايدة من الراغبين التعامل بها .

نتائج الدراسة:

- الايجار التمويلي وسيلة فعالة لتمويل المشاريع الاستثمارية إضافة أنه يحقق العديد من المزايا لمختلف أطراف العقد.

- بالرغم من أن ثقافة الايجار التمويلي غير منتشرة في الجزائر بشكل كبير مقارنة بالدول النامية الاخرى, إلا أن جهود الدولة والمؤسسات المختصة قائمة على التعريف بهذه الخاصية وتسهيل العمل بها .

- تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي يعتبر من أهم الانجازات على الصعيد الوطني والدولي الذي يعتبر أرضية تنظيمية وقانونية ملائمة والانفتاح على الاسواق الاجنبية لجذب الاستثمارات.

- الاوضاع الاقتصادية في الجزائر تسمح للإيجار التمويلي بالتوطن والتطور أكثر لأن السوق الجزائري له رؤوس أموال ضخمة.

الفرع الثالث: عاد نوردين, تخصص تدقيق محاسبي, ماستر, جامعة الوادي, مذكرة بعنوان المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار وفق النظام المالي (دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالوادي) سنة

2015

الأهمية :

- تتوافق أهمية الدراسة في ما تظهره قيمتها العلمية من حقائق يمكن الاستفادة منها.

- تعتبر تقنية عقد الإيجار التمويلي التي دخلت السوق الجزائرية و خاصة البنوك التجارية الجزائرية.

نتائج الدراسة:

- تبني الجزائر لنظام المحاسبي الدولي من أكبر انجازات الوطنية والدولية الذي يعتبر أرضية تنظيمية قانونية ملائمة وانفتاح على السوق الأجنبية والمستثمرين الأجانب.

- يعتبر عقد الإيجار التمويلي كبديل تمويلي يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الحصول على تجهيزات وآلات حديثة و أصول ثابتة لا تستطيع الحصول عليها إما لضعف مواردها الذاتية أو لعدم القدرة على الاقتراض.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول اثر المعالجة المحاسبية لعقود الايجار على القوائم المالية

الفرع الأول: بوغابة نوح, تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة, ماستر, جامعة ورقلة, مذكرة بعنوان أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة تطبيقية لأحد عملاء المؤسسة العربية المصرفية ABC- الجزائر وكالة حاسي مسعود الفترة الممتدة من أبريل إلى ماي 2015.

أهمية الدراسة : يمكن للمؤسسات اللجوء إلى هذه الطريقة للتمويل والتي تعد أقل تعقيدا عن باقي طرق التمويل الاخرى خاصة من الناحية القانونية والمالية.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج المتوصل إليها:

✓ يمنح الأصل محل إيجار تمويلي من طرف المؤسسة المؤجرة للمستأجر, عند سداد المستأجر نسبة 20 % من قيمة الأصل, ويمكن تخفيض النسبة إلى 10 % على حسب الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

✓ تبين من المعالجة المحاسبية, أن ملكية الأصل تنتقل إلى المستأجر عند سداده لقيمة الأصول وعلى المؤجر إقفال الحسابات المتعلقة بالأصل, بحيث يمكن شراء الأصل بنسبة 10 % من قيمة الأصل في بداية مدة الإيجار.

✓ يتم إعداد القوائم المالية وفق للنظام المحاسبي المالي, والتي تقدم معلومات حول الوضعية المالية والأداء المالي, ولدراسة أثر المعالجة المحاسبية على القوائم المالية تعتمد على النسب المالية.

الفرع الثاني: طارق شتيوي, تخصص تدقيق محاسبي, ماستر, جامعة ورقلة, مذكرة بعنوان أثر محاسبة عقود الايجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية 2014/2013.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية محاسبة عقود الايجار التمويلي ومدى تأثيرها على الخصائص النوعية للقوائم المالية, وذلك اعتماد النظام المحاسبي المالي, وكذلك مدى محاسبة الايجار للتطورات الحاصلة في المعيار المحاسبي السابع عشر (17).

نتائج الدراسة:

- محاسبة الايجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية.
- محاسبة عقود الايجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية.
- الرقابة على محاسبة الايجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية.
- إدراج محاسبة الايجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية للمقارنة.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفرع الأول: أوجه التشابه

إن جميع الدراسات كانت تهدف إلى تعريف التأجير التمويلي وأهميته في الاقتصاد الوطني, ودوره الفعال في تمويل المؤسسات هذا من الجانب النظري, أما من الجانب التطبيقي فكانت توضح كيفية المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي, كما أن جميع الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي في الاطار النظري والمنهج التحليلي في الدراسة الميدانية.

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى

- من ناحية الهدف: التعريف بالمعيار الدولي رقم 17 ودوره في تصنيف عقود الايجار إلى عقود تمويلية وتشغيلية.
 - من ناحية العينة: أجريت هذه الدراسة في مؤسسة خاصة متمثلة في مؤسسة شبحاني المستأجرة.
 - من ناحية المعالجة المحاسبية :
- التطرق إلى التسجيل المحاسبي لعقود الايجار التشغيلي لكلا الطرفين المؤجر والمستأجر.
- التطرق إلى التسجيل المحاسبي لعقود الايجار التمويلي إذا كان المؤجر سلطة مالية والتي تعتمد على المحاسبة القطاعية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تناولنا في دراستنا للفصل الأول الجانب النظري والتطبيقي للعقود الايجار وذلك بالتطرق إلى مختلف المفاهيم والمعالجة المحاسبية لهذا الأخير حسب النظام المحاسبي المالي وتم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة لعقود التمويل, ومن خلال هذه الدراسة نستنتج أن عقد الايجار يعتبر من أهم مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية حيث يوفر لها سيولة نقدية بالإضافة إلى تجنب مخاطر تقادم الأصل, كما نجد في هذا الفصل أن الدراسات السابقة لم تتطرق إلى المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التشغيلي حيث سنقوم بإسقاط الجزء النظري الخاص بالمعالجة المحاسبية تطبيقيا في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لشركة

شيجاني للمقاوله

تمهيد :

يمثل هذا الفصل جوهر الدراسة حيث اشتمل على الدراسة الميدانية لمؤسسة شيحاني , من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بها ووظائفها وكيفية الحصول على عقد الايجار التمويلي , ثم كل ما يتعلق بالمعالجة المحاسبية اعقود الايجار التمويلي من وجهة نظر النظام المحاسبي المطبق للمؤسسة بالإضافة إلى التسجيل لدى البنك المؤجر.

أما في ما يخص عقد الايجار التشغيلي لم يتم التطرق إليه في الدراسة الميدانية نظرا لعدم تداوله في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

المبحث الأول : تقديم شركة شيحاني للمقاولات

سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة عامة حول شركة شيحاني لأشغال البناء والترقية العقارية, حيث نقوم في المطلب الاول بتعريف شركة محل الدراسة والتعرف على أهم نشاطاتها, أما في المطلب الثاني سوف نتطرق للدور الاقتصادي لها, وفي المطلب الأخير سيتم تحليل الهيكل التنظيمي للشركة.

المطلب الأول : نشأة شركة شيحاني للمقاولات وأهم نشاطاتها

شركة هي عبارة عن منظمة إجتماعية تتشكل من مجموعة من الافراد يشاركون وينسقون جماعيا داخل الهيكل التنظيمي لإنتاج السلع والخدمات كما تتميز بنظام مترابط في بينها أي وجود علاقات تبادلية (نظام الموارد البشرية, نظام التسويق والانتاج, نظام المالي) كل هذه العلاقات تتحد في بينها من أجل هدف واحد وهو إنجاح تسيير الشركة بشكل صحيح, وهذا النهج ينطبق بشكل كلي على شركة شيحاني حيث أن اطارات الشركة والمسيريون لها زاولوا مهنة البناء منذ عام 1984 في مقاولات شيحاني جمال لأشغال البناء حيث أنجزت هذه المقاولات عدة مشاريع هامة على المستوى الولائي والجهوي منها (100 سكن عدل بحاسي مسعود) وحصص بجامعة ورقلة والوادي وغيرها من المشاريع الأخرى.

وبعدها تفرعت شركة شيحاني على المقاولات السابقة سنة 2006 برأس مال قدره 1400000000 دج, حيث يختص نشاطها الرئيسي في البناء, ولها شهادة تأهيل وتصنيف المهنيين من الدرجة الخامسة حيث ساهمت في عدة مشاريع على مستوى ولاية الوادي منها إنجاز المصححة الطبية ابن حيان الشط الوادي, وكذلك محطة توليد الطاقة الكهربائية بواد العلندة وإنجاز 216 سكن تساهمي وثانوية اولاد تواتي بالوادي, كما لها محجرة تفتت الحصى بطولقة ولاية بسكرة تساهم في تزويد ورشة الشركة بالحصى, وكذلك تمويل شركات اخرى مما إنجر عنه حصيلة مالية لا بأس بها حيث قدرت بـ 11403492905 دج.

يسهر على تسيير نشاط المؤسسة مجموعة من العمال الدائمين وغير الدائمين الذين يتغير عددهم حسب الاحتياج واستخدام الشركة بالإضافة إلى بعض المتربصين¹.

المطلب الثاني : الدور الاقتصادي للشركة

للشركة دور هام في تطوير الاقتصاد على المستوى الولائي من خلال إنجاز المرافق العمومية لكافة الشعب وتوفير مناصب عمل وكذلك المستحقات المالية التي يتم تسديدها لمصلحة الضرائب على المستوى البلدية وعلى المستوى المديرية, كما ساهمت في التخفيف من معانات المواطنين من حيث نوعية الاستفادة من الخدمات المقدمة

¹ من إعداد الطلبة بناء على وثائق المؤسسة .

والتي تتمثل في المشاريع المنجزة، حيث أن دول العالم ذات الاقتصاد المتطور تعتمد بشكل كبير على التنمية والمساهمة التي تقدمها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص، وما لها من فوائد تعود للخزينة العمومية لتلك الدول.

كما كان لها دور هام على المستوى الوطني، إذ أن في البداية كان النشاط في الشركة مقتصرًا على الأشغال التكميلية للبناء، ولكن الآن أصبحت تنافس مثيلاتها من المؤسسات في مجال البناء والترقية العقارية، ومن بين الأنشطة الجزئية التي تقوم بها الشركة بناء المباني والمنشآت وأشغال الكهرباء والانارة العمومية، وقد أنشأت الشركة العديد من المشاريع الهامة، ولا تقتصر معاملاتها مع المؤسسات الاقتصادية فقط، بل تتعامل مع المقاولين والأفراد العاديين (أي مع جميع الاعوان الاقتصادية) وذلك عبر ورشات داخل الشركة وخارجها، حيث تعد هـ\هـ الأخيرة شعبة دولية ووطنية نظرا لمشاركتها في العديد من التظاهرات والمعارض.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة

الهيكل التنظيمي عبارة عن تنظيم بسيط حسب طبيعة الشركة فهناك مسيرون يقومون بتوزيع المهام والأنشطة بين العاملين مع تحديد المسؤوليات للوظائف المختلفة .

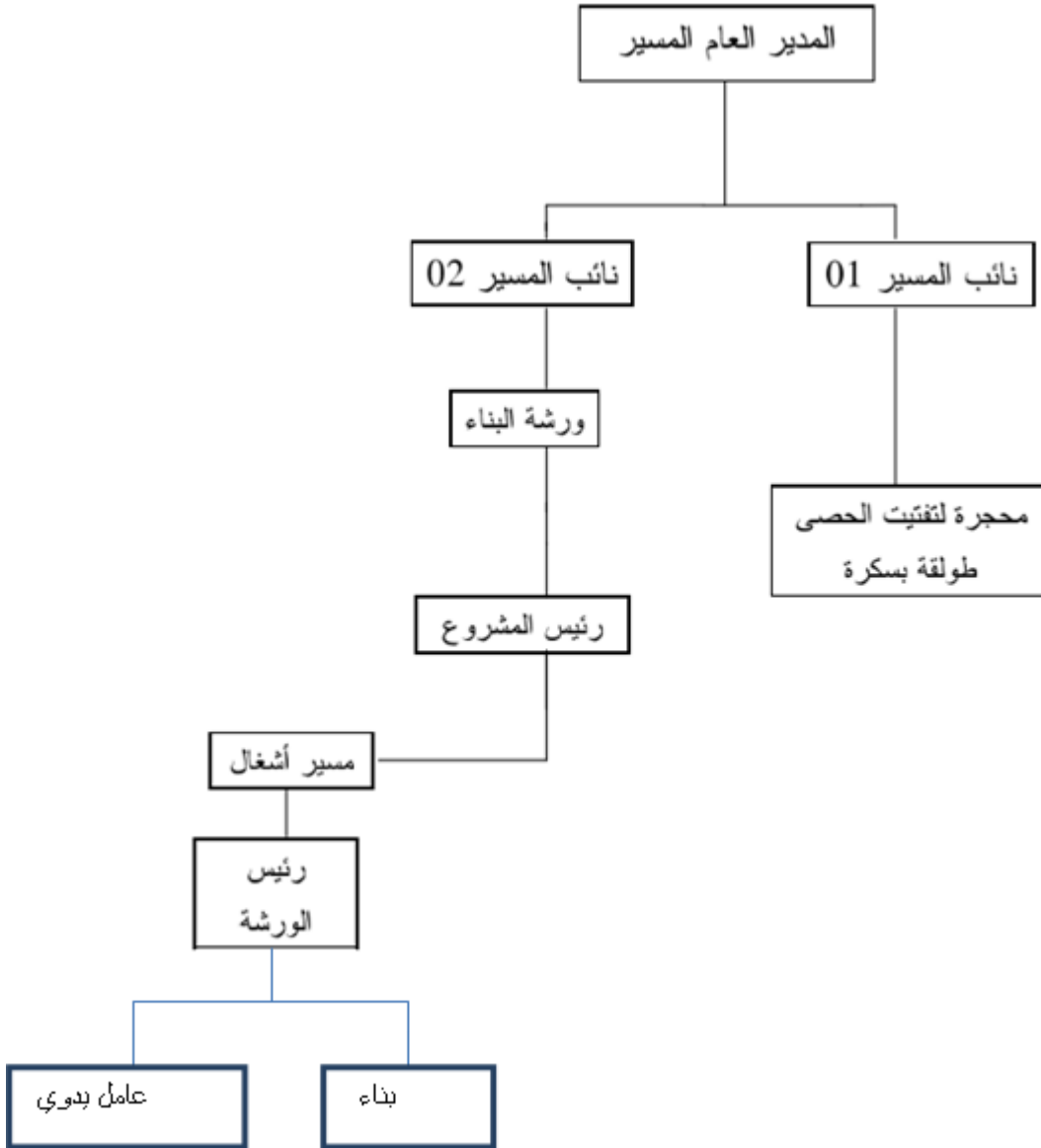
مكونات الهيكل التنظيمي:

العامل البشري: الأفراد

العامل المادي: التجهيزات

العامل القانوني: طبيعة الشركة

العامل المالي: مصادر رأس المال وتوزيعه حسب الحاجة



الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لشركة شيحاني

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة شيحاني

المدير العام (المسير) من مهامه

- التسيير العام للمؤسسة
- التفاوض على اتفاقية البناء
- الإمضاء على الإتفاقيات + الامضاء على الوثائق الادارية

نائب المسير (01) من مهامه

- التفويض
- إمضاء الوثائق

- تسيير الإدارة
- نائب المسير (02) من مهامه
- التسيير والتقييم
- الرقابة على ورشات البناء
- إيجاد حلول للمشاكل التي تعترض الورشة
- إدارة التسيير من مهامها
- إعداد الأجور للعمال
- استخراج وثائق العمال
- تسيير ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب
- رئيس المشروع من مهامه
- التسيير التقني للمشروع مع إيجاد الحلول
- مسير الاشغال من مهامه
- جرد الاشغال للبنائين حسي المخططات من أجل المستحقات المالية
- الرقابة في الانجاز
- إعداد وضعيات الاشغال + الحصيلة
- التنقيط الشهري للعمال
- رئيس الورشة من مهامه
- إنجاز الاشغال حسب المخططات المقدمة من طرف المسير
- البناء من مهامه :
- بناء هياكل المشروع
- عامل يدوي من مهامه
- مساعدة البناء في انجاز الاشغال
- تنظيف الورشة

المبحث الثاني: دراسة ملف التمويل لعقد الايجار التمويلي

يعتبر عقد الايجار التمويلي من أهم التقنيات في تمويل الإستثمارات, لهذا ستكون دراستنا حول تمويل شركة

شيحاني(معدات نقل) وكيفية معالجتها محاسبيا بالنسبة للشركة والبنك

المطلب الأول : مسار ملف طلب التمويل لدى الشركة المقترضة

عند تقديم أي طلب تمويل من قبل الزبون او الطالب للتمويل ,فإن ملفه يمر عبر عدة مراحل وعدة مصالح

في الشركة قصد دراسته:¹

أ- إيداع الملفات لدى الشركة :

- من أجل دراستها والتأكد من أن المستأجر بحاجة ماسة إلى ذلك الاصل.

ب- تحويله إلى الدائرة المالية :

- من أجل التأكد من مقدرة الشركة (المستأجرة) من تمويل المشروع

- التأكد من الحالة المالية للمستأجر في ثلاث (03)السنوات السابقة ,وذلك بالإطلاع على حركة الأموال

لديه إن كانت نشطة أم لا

ج- بعد التأكد من مقدرة الشركة على تغطية مبلغ التمويل يحال الملف إلى المدير العام الذي سيقدر موعد اجتماع

اللجنة التي تقوم بـ:

- مراقبة محتويات الملف والتأكد من ان الوثائق كاملة وتامة.

- الدراسة والتحليل المالي للملف .

- اتخاذ القرار بشأن الملف (القبول أو الرفض) فإذا كانت مرفوضة يتم إيضاح السبب ,

وتتمثل هذه القرارات في :

● في حالة قبول الملف يكون العون التجاري المكلف بمتابعة الزبائن بإخبار الزبون وينظم معه اجتماعا

لاستكمال معاملات العقد وترسيمها.

● في حالة رفض طلب التمويل يقوم العون التجاري المكلف بمتابعة الزبائن بإبلاغ الزبون برفض ملفه مع

ايضاح سبب الرفض .

¹ وثائق الشركة لدى الشركة المقترضة

• بعد قبول الملف يستدعى الزبون لمناقشة شروط عملية التمويل ,وإمضاء سندات الامر التي يكون عددها مساوي لعدد أقساط الايجار أو الشيكات.

د- تأتي مرحلة إبرام العقد بعد مرحلة قبول الملف ,وبعدها يتحصل الزبون على الأصل.

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعقد الايجار التمويلي في القوائم المالية

الفرع الأول : التسجيل المحاسبي عند المستأجر:

قامت شركة شيحاني باستئجار معدات نقل في شكل عقد إيجار تمويلي و يتضمن العقد ما يلي:

مبلغ العملية بدون فوائد: 2780000.00 دج

مبلغ العملية متضمن الفائدة: 3427140.35 دج

قيمة الدفعة الاولى (24.475%) : 838635.90 دج

قيمة الدفعة الواحدة : 73957.27 دج

المدة : 03 سنوات

عدد الدفعات الإجمالية : 36 دفعة

الرسم على القيمة المضافة : 17%

تم الاتفاق على التنازل عن التثبيت في نهاية مدة العقد للمستأجر

جدول رقم (02): دفعات الايجار

عدد الدفعات	خارج الرسم	الرسم على القيمة المضافة	مبلغ متضمن الرسم
الدفعة الأولى	01	838635.90	142568.1
الدفعة الشهرية	35	73957.27	12572.73
			981204.00
			86530.00

لحساب معدل الفائدة للدفعات 35 الباقية نقوم بتطبيق القانون التالي :¹

$$V1 = a1 \left(\frac{1 - (1 + i)^{-n}}{i} \right)$$

V1: القيمة الحالية للدفعات

a1: قيمة الدفعة الواحدة

¹ العزازي محمد , بن لعور بوعلام ,التسيير المحاسبي والمالي : الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ,الجزائر ,سنة 2012/2013, ص:204.

n : عدد السنوات

i : معدل الفائدة

$$2099722.113 = 73957.27 \left(\frac{1-(1+i)^{-35}}{i} \right)$$

ومنه نستنتج أن معدل الفائدة (i) هو 1.21% للدفعات الباقية

جدول رقم (03): إهلاك القروض

رأس المال المتبقي في نهاية المدة	الدفعة	الإستهلاك	الفائدة	رأس المال المتبقي في بداية المدة	الوحدة الزمنية بالأشهر
2099722.113	838635.9	680277.8873	158358.0127	2780000	1
2051189.738	73957.27	48532.37535	25424.89465	2099722.113	2
2002068.221	73957.27	49120.05675	24837.21325	2051188.278	3
1952351.942	73957.27	49714.8538	24242.4162	2002066.796	4
1902033.698	73957.27	50316.85264	23640.41736	1952350.551	5
1851106.2	73957.27	50926.1405	23031.1295	1902032.341	6
1799562.073	73957.27	51542.80561	22414.46439	1851104.879	7
1747393.85	73957.27	52166.9373	21790.3327	1799560.787	8
1694593.973	73957.27	52798.62597	21158.64403	1747392.599	9
1641154.796	73957.27	53437.96313	20519.30687	1694592.759	10
1587068.577	73957.27	54085.04139	19872.22861	1641153.618	11
1532327.482	73957.27	54739.95447	19217.31553	1587067.436	12
1476923.582	73957.27	55402.79724	18554.47276	1532326.379	13
1420848.851	73957.27	56073.6657	17883.6043	1476922.517	14
1364095.168	73957.27	56752.65705	17204.61295	1420847.825	15
1306654.31	73957.27	57439.86962	16517.40038	1364094.18	16
1248517.959	73957.27	58135.40297	15821.86703	1306653.362	17
1189677.693	73957.27	58839.35783	15117.91217	1248517.051	18
1130124.989	73957.27	59551.83618	14405.43382	1189676.825	19

1069851.221	73957.27	60272.94121	13684.32879	1130124.162	20
1008847.658	73957.27	61002.77739	12954.49261	1069850.435	21
947105.4636	73957.27	61741.45042	12215.81958	1008846.914	22
884615.6951	73957.27	62489.0673	11468.2027	947104.7624	23
821369.3033	73957.27	63245.73629	10711.53371	884615.0396	24
757357.1214	73957.27	64011.56707	9945.702932	821368.6885	25
692569.8801	73957.27	64786.67052	9170.599477	757356.5506	26
626998.1948	73957.27	65571.15893	8386.11107	692569.3537	27
560632.5675	73957.27	66365.14592	7592.124077	626997.7134	28
493463.3852	73957.27	67168.74651	6788.52349	560632.1317	29
425480.9185	73957.27	67982.07709	5975.192908	493462.9956	30
356675.3201	73957.27	68805.25548	5152.014518	425480.5756	31
287036.6235	73957.27	69638.40092	4318.869085	356675.0244	32
216554.7415	73957.27	70481.63407	3475.635926	287036.3756	33
145219.4649	73957.27	71335.0771	2622.1929	216554.542	34
73020.46079	73957.27	72198.85361	1758.416386	145219.3144	35
0	73957.27	73020.46079	884.1824885	73020.46079	36
		2780000			

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق شركة شيحاني

يقوم المستأجر عند إبرام عقد الايجار التمويلي مع البنك بتسجيل القيود المحاسبية التالية:

أولاً: قيد إثبات العقد :

2780000	من ح/ قيم ثابتة ملموسة	2181
2780000	الى ح/ ديون عقود الايجار التمويلي	167
	اثبات عقد الايجار التمويلي	

ثانيا: قيد تسديد الدفعة الاولى:

981204	680277.883	من ح/ ديون على عقود الايجار التمويلي	512	167
	158358.0127	من ح/ أعباء الفوائد		661
	142568.1	من ح/ الرسم على القيمة المضافة		4456
		مسترجعة		
		الى ح/ البنك		
		تسديد القسط الشهر الاول		

ثالثا: قيد تسديد الدفعة الثانية:

86530	48532.37535	من ح/ ديون على عقود الايجار التمويلي	512	167
	25424.89465	من ح/ أعباء الفوائد		661
	12572.73	من ح/ الرسم على القيمة المضافة مسترجعة		4456
		الى ح/ البنك		
		تسديد الدفعة الثانية		

رابعا: قيد تسديد الدفعة الثالثة:

86530	49120.05675	من ح/ ديون على عقود الايجار التمويلي	512	167
	24837.21325	من ح/ أعباء الفوائد		661
	12572.73	من ح/ الرسم على القيمة المضافة مسترجعة		4456
		الى ح/ البنك		
		تسديد الدفعة الثالثة		

وتستمر الشركة بتسجيل الدفعات الإيجارية طيلة مدة العقد إلى غاية إنتهاء دفعات الايجار.

خامسا: إثبات قسط إهلاك الأصل المستأجر عند نهاية كل دورة

مع العلم أن المستأجر يطبق طريقة الإهلاك الخطي, ومعدل اهتلاك الاصل يساوي 20%.

الجدول رقم (04): الإهلاك الخاص بأصل المستأجر

القيمة الصافية	إجمالي الإهلاك	قسط الإهلاك	معدل الإهلاك	التعيين القيمة الاسمية
2224000	556000	556000	20%	2780000
1668000	1112000	556000	20%	2780000
1112000	1668000	556000	20%	2780000
556000	2224000	556000	20%	2780000
0	2780000	556000	20%	2780000

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على البيانات المتحصل عليها من الشركة.

ويكون قيد تسجيل الإهلاك كما يلي :

أولا: تسجيل الإهلاك في نهاية السنة الأولى: 2010/12/31

556000	556000	من ح/ مخصصات الإهلاك إلى ح/ اهتلاك قيم ثابتة منقولة تسجيل قيد الإهلاك	28181	681
--------	--------	---	-------	-----

ثانيا: تسجيل الإهلاك في نهاية السنة الثانية: 2011/12/31

556000	556000	من ح/ مخصصات الإهلاك إلى ح/ اهتلاك قيم ثابتة منقولة تسجيل قيد الإهلاك	28181	681
--------	--------	---	-------	-----

وتستمر الشركة بتسجيل أقساط الإهلاك طيلة العمر الانتاجي لها .

الفرع الثاني : التسجيل المحاسبي عند المؤجر:

يقوم المؤجر عند إبرام عقد الايجار التمويلي مع شركة ما بتسجيل القيود المحاسبية التالية:

أولاً: قيد إبرام العقد :

2780000	2780000	من ح/ قروض للزبائن - عقد الايجار التمويلي إلى ح/ الخزينة العمومية / الحساب الجاري البريدي قيد إبرام العقد	11X	20X
---------	---------	---	-----	-----

ثانيا : قيد تحصيل الدفعات :

- تحصيل الشهر الاول : (01 فيفري)

680277.883 158358.0127 142568.1	981204	من ح/ الخزينة العمومية / الحساب الجاري البريدي إلى ح/ قروض للزبائن - عقد الايجار التمويلي ح/ نواتج الاستغلال البنكي - الفوائد الدائنة ح/ الرسم على القيمة المضافة - النواتج تحصيل الدفعة الأولى	20X 70X 32X	11X
---------------------------------------	--------	---	-------------------	-----

- تحصيل الشهر الثاني : (01 مارس)

48532.37535 25424.89465 12572.73	86530	من ح/ الخزينة العمومية / الحساب الجاري البريدي إلى ح/ قروض للزبائن - عقد الايجار التمويلي ح/ نواتج الاستغلال البنكي - الفوائد الدائنة ح/ الرسم على القيمة المضافة - النواتج تحصيل الدفعة الثانية	20X 70X 32X	11X
--	-------	--	-------------------	-----

- تحصيل الشهر الثالث : (01 أبريل)

49120.05675	86530	من ح/ الخزينة العمومية /الحساب الجاري البريدي	11X
24837.21325		إلى ح/ قروض للزبائن - عقد الايجار التمويلي	20X
12572.73		ح/ نواتج الاستغلال البنكي - الفوائد الدائنة	70X
		ح/ الرسم على القيمة المضافة - النواتج	32X
		تحصيل الدفعة الثالثة	

- تحصيل الشهر الرابع : (01 ماي)

49714.8538	86530	من ح/ الخزينة العمومية /الحساب الجاري البريدي	11X
24242.4162		إلى ح/ قروض للزبائن - عقد الايجار التمويلي	20X
12572.73		ح/ نواتج الاستغلال البنكي - الفوائد الدائنة	70X
		ح/ الرسم على القيمة المضافة - النواتج	32X
		تحصيل الدفعة الثالثة	

- ويتم التسجيل المحاسبي لباقي الشهور بنفس الكيفية السابقة, وفي آخر شهر لتسديد الدفعة يتم تحويل الملكية للمستأجر وهذا نظرا للاتفاق عند إبرام العقد.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي لدراسة من خلال التعريف شركة شبحاني المستأجرة للمعدات. ثم تناولنا أهم جزء في الفصل, المعالجة المحاسبية التي تقوم بها شركة شبحاني والشركة العربية للإيجار المالي باعتبارها بنك تتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي, و كذلك نجد أنها تتماشى مع مبادئ المعيار المحاسبي الدولي لعقود الإيجار التمويلي IAS 17

الختامسة

الخاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة المعالجة المحاسبية لعقود الايجار وفق النظام المحاسبي المالي scf من خلال التطرق إلى مفهوم المعيار الدولي رقم 17 وأنواعه والتمييز بينها, كما تم إيضاح طرق المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي scf في نهاية البحث, ولمعالجة إشكالية الدراسة اعتمادا على فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي.

1- نتائج الدراسة :

- ينتقل عقد الايجار جميع المخاطر و المكافأة إلى المستأجر ويتم تصنيفه على أنه عقد ايجار تمويلي وتعتبر عقود الايجار الأخرى عقود الايجار التشغيلي.
- يعتبر عقد الايجار التمويلي من أكثر العقود ربحية لكلا الطرفين المؤجر و المستأجر, حيث يتحصل المؤجر نواتج عند تحصيله للدفعات و المستأجر يوفر له سيولة خلال فترة العقد.
- أما باقي النتائج التي تحصلنا عليها فقد تم ذكرها في الدراسات السابقة باستثناء المعالجة المحاسبية, حيث تطرقنا إلى التسجيل المحاسبي في يومية المؤجر والتي لم يتم التطرق إليها في الدراسات السابقة والتي تعتمد على المحاسبة القطاعية.

2- نتائج اختبار الفرضيات :

- بالنسبة للفرضية الأولى التي نصت على أنه يوجد فرق بين الايجار التمويلي والتشغيلي من حيث نقل الملكية والمخاطر إلى المستأجر في عقد الايجار التمويلي تم إثبات صحتها من خلال الجانب النظري للدراسة , حيث اجتهد المعيار الدولي رقم 17 بتصنيف نوع عقد الايجار على أنه ايجار تمويلي إذا تضمن العقد انتقال معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل إلى المستأجر مع انتقال الملكية في نهاية مدة العقد, و عدا ذلك يصنف كعقد ايجار تشغيلي .

- أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي نصت على أن لعقود الايجار مزايا عديدة يستفيد منها طرفي العقد تم إثباتها من خلال الجانب النظري والتطبيقي, حيث تحقق للمؤجر عائد مناسب من الاستثمار, كما تمكنه من استرداد أمواله في حالة عجز المستأجر عن الدفع, أما بالنسبة للمستأجر فتمكنه من حيازة المعدات اللازمة لممارسة نشاطه دون الحاجة إلى تجميد جزء من أمواله مما يوفر له سيولة أكبر يستطيع أن يستثمرها في مجالات أخرى.

- تم التحقق بالنسبة للفرضية الثالثة عن طريق الدراسة التطبيقية لمؤسسة شيعاني حيث نص النظام المحاسبي المالي على انه يتم التسجيل المحاسبي لعقد الايجار التمويلي في دفاتر طرفي العقد, حيث يدرج في حسابات طرفي العقد

كل أصل يكون محل عقد ايجار تمويلي في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني.

3- التوصيات :

- ضرورة الدولة الاهتمام بشركات الايجار التمويلي بمنح تسهيلات وتحفيزات التي تشجع على زيادة عدد هذه الشركات.

- عمل الشركات على التقليل من تكلفة الايجار التمويلي من خلال تخفيض معدل الفائدة وجعله أكثر تنافسيا مع باقي الأنماط التمويلية.

- تنظيم أيام دراسية لنشر الوعي لدى أصحاب المؤسسات من أجل استفادة من عقد الايجار التمويلي.

4- الأفاق المستقبلية :

لقد تناول لهذا البحث موضوع دراسة للمعالجة المحاسبية معيار دولي رقم 17 عقود الايجار وفق النظام

المحاسبي المالي, ومن خلال اجتهادنا لهذا الموضوع اتضح لنا موضوع البحث التالي:

- المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية ؟

- واقع الايجار التمويلي في المؤسسات المالية الجزائرية ؟.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. أحمد طرطار, عبد العالي منصر, تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي, الطبعة الأولى المحمدية الجزائر, 2015
2. عبد الرحمان عطية , المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي , الطبعة الثانية , الجزائر , 2014 .
3. العزازي محمد, بن لعور بوعلام ,التسيير المحاسبي والمالي : الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ,الجزائر, سنة2012/2013 .
4. لخضر علاوة, معايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات محلولة, دار النشر الاوراق الزرقاء العالمية ,الجزائر و, 2012
5. محمد أبو نصار, جمعة حميدات, معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية, الطبعة الثانية, عمان, دار وائل للنشر, 2009.
6. وليد عبد القادر , حسام الدين خدش , المعايير المحاسبة الدولية , الطبعة الأولى , القاهرة , الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات , 2013 .

ثانيا : الرسائل الجامعية

7. (دراسة حالة الشركة المالية للاستثمار SOFINANCE الجزائر العاصمة) سنة 2014
8. جامعة الوادي مذكرة بعنوان المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار وفق النظام المالي (دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالوادي) سنة 2015
9. جامعة محمد خيضر بسكرة مذكرة بعنوان: المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي.
10. جامعة ورقلة مذكرة بعنوان أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة تطبيقية لأحد عملاء المؤسسة العربية المصرفية ABC- الجزائر وكالة حاسي مسعود الفترة الممتدة من أبريل إلى ماي 2015.
11. جامعة ورقلة مذكرة بعنوان أثر محاسبة عقود الايجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية 2013/2014.

12. حميدي أحمد السعيد, مذكرة ماجستير بعنوان محاسبة عقود الاجار التمويلي ودوره في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية, جامعة البليدة 2, سنة 2014

ثالثا : الجرائد والمجلات

13. القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي, المؤرخ في 25 نوفمبر 2007, الصادر بالجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية, العدد 2007/74 المادة 03.

14. ميمون إيمان, بشوندة رفيق, أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي, مجلة دفاتر بواد كوس, العدد رقم 07 مارس 2017.